التقرير الختامي عن أعمال وتوصيات ندوة توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات

القاهرة (١٢ ـ ١٤ ابريل (نيسان) ١٩٨٨)

انطلاقا من رسالة معهد البحوث والدراسات العربية في دراسة ومعالجة الموضوعات والقضايا التي تسهم في تدعيم وترسيخ العمل العربي المشترك من اجل التنمية القومية الشاملة لأمتنا العربية ، واستكمالا للجهد العلمي الذي سبق ان قدمه المعهد عام ١٩٧٧ من خلال العمل البحثي الذي اصدره تحت عنوان « استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات » بهدف الكشف عن التغير الذي طرأ على عوائد النفط العربي في الفترة التي تلت الطفرة الاولى بعد عام ١٩٧٣ ، وطرق استخدامها داخل المنطقة العربية وخارجها ، ومعوقات الاستخدام داخل المنطقة العربية ، ونظرا للتطورات التي حدثت في الثمانينات للاقطار العربية المصدرة للنفط ، حيث تراجعت عوائد النفط من اكثر من ٢٠٠ مليار دولار في اوائل هذه الفترة الى نحو ٥٣ مليار فقط عام ١٩٨٦ . لهذا كله قام المعهد بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعه القاهرة بتنظيم ندوة علمية موضوعها « توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينات » وذلك بمقر مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي بجامعة القاهرة خلال الفترة من ١٢ ـ ١٤ ابريل (نيسان) ١٩٨٨ ، حيث شارك فيها عدد يربو على مائتي أستاذ وخبير متخصص في هذا الموضوع ، بالاضافة الى ممثلين عن الهيئات والاتحادات والجمعيات الاقتصاديه العربية ، كما تم مناقشة وعرض تسعة عشر بحثا تناولت المحاور الرئيسية للندوة وهي :

- تحليل استخدامات الفوائض المالية العربية في السبعينات .
- رصد المتغيرات التي اثرت على العوائد النفطية العربية .
- التعرف على النتائج الاجتماعية وبعض القضايا المرتبطة بالتصنيع العربي والناجمة عن تناقص حجم العوائد النفطية العربية .

- استشراف مستقبل استخدام الفوائض النفطية ، ووضع تصورات لتوظيفها قوميا لخدمة اهداف التنمية العربية .

وفى الجلسة الافتتاحية التى عقدت صباح يوم ١٩٨٨/٤/١٢ والتى رأسها الكيميائى عبد الهادى قنديل وزير البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية ، القيت أربع كلمات للتقديم لهذه الندوة ، استهلها السيد وزير البترول والثروة المعدنية بالتأكيد على اهمية موضوع الندوة ، وأشار الى بعض الجوانب التى ينبغى دراستها ومعالجتها فى ضوء التجربة التى مرت بها الدول النفطية ، وتتمثل فيما يلى :

١ - توسع الدول النفطية فى الانفاق الاستهلاكى ، والزيادة الكبيرة فى الاعتماد على الاستيراد من الخارج . ففى الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ بلغ معدل الزيادة فى الاستيراد نحو ٢١٪ سنويا .

٢ - تركيز بعض الدول النفطية على اقامة مشروعات صناعية فى كل منها، رغم ما تتسم به هذه المشروعات من صفة التنافس مع بعضها ، وكان من الافضل اقامة هذه المشروعات فى اطار من التنسيق الاقليمى .

٣ - انفاق قدر كبير من العوائد النفطية على اقامة مشروعات البنية الاساسية كالطرق والمواصلات ، وربما بمعدلات تفوق معدلات اقامة المشروعات الانتاجية التى تستهدف تلك البنية الاساسية خدمتها ومساندتها ، وكان من الاولى ان يكون النمو متوازنا بين البنية الاساسية والانشطة الانتاجية .

٤ - الديون الباهظة التى خلفتها الحروب فى مناطق عديدة من الوطن العربى ، فقد انهكت المشاركين فيها ، والتهمت الكثير من المدخرات المالية .

٥ - مخاطر التضخم والتآكل التى تهدد الاصول المالية الاجنبية : فقد قفز مؤشر التضخم خلال ست سنوات من ١٠٠ فى عام ١٩٧٣ الى ١٩٤ فى عام ١٩٧٩ . ومعنى ذلك ان الاصول المالية الاجنبية التى تحتفظ بها الدول النفطية فى الدول الصناعية تتعرض للتآكل المستمر بسبب التضخم .

وختم السيد الوزير كلمته بالدعوة الى التخلص من الاعتماد شبه الكامل على الثروة البترولية وحدها ، مشيرا الى اهمية الموارد الاخرى فى الوطن العربى ، معبرا عن اهمية السعى الحثيث نحو التكامل الاقتصادى العربى .

وجاءت بعد ذلك كلمة الاستاذ الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فاشار الى النقاط التالية

النقطة الاولى أن موضوع الندوة قديم جديد ، فهو قديم لان الثروة النفطية كان لها من الآثار الواضحة على جميع المتغيرات الاقليمية والوطنية والعالمية ، وهو جديد لانه يأخذ الاهمية القصوى فى وضع السياسات الحالية .

النقطة الثانية ما يشوب هذا الموضوع من التعميم فى المعالجات السابقة، لان التعميم قد يؤدى الى كثير من الخلط ، والى نتائج غير مرضية، وعلى سبيل المثال ليس من المقبول أن نطالب باستخدام الفوائض النفطية فى داخل الاقطار العربية من غير تحديد الاستخدام الافضل لها .

النقطة الثالثة أن الصراع بين الدول النفطية والعالم الخارجى انتهى الى غير صالح الدول النفطية . ومن هنا ينبغى على الدول النفطية أن تعيد حساباتها ، وان تضع منظورا مستقبليا معقولا ، والا تنسى فى وضعها لهذا المنظور ما حققته فى الماضى والبون الكبير بين توقعاتها عندما وجدت هذه الثروة وما انتهت اليه هذه التوقعات من نتائج .

وفى الكلمة التى القاها الاستاذ الدكتور محمد صفى الدين ابو العز رئيس معهد البحوث والدراسات العربية اشار سيادته الى حرص معهد البحوث والدراسات العربية على أن يولى موضوع النفط العربى عناية خاصة ، فاصدر فى نهاية الستينات عملا مهما فى مجلدين كبيرين يمثل رصدا وتحليلا لجميع الاتفاقيات البترولية العربية ، ثم اعداد المعهد وتنظيمه لمؤتمر علمى فى عقد السبعينات فى بغداد عن « البترول العربى والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة » بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين العراقيين ، وانجاز المعهد لمشروع بحثى عن « استخدامات عوائد النفط العربى حتى نهاية السبعينات » ثم متابعته رصد التغيرات التى واكبت الطفرة النفطية بعد ذلك .

وقد كان طبيعيا أن يواصل المعهد اهتمامه بقضايا النفط العربى التى أصبحت تكمن وراء الكثير من المشكلات التى تعانى منها أمتنا العربيـــة فى أبعادها الجيوبوليتيكية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والتعليمية الى الحد الذى ولد القناعة لدى الكثيرين بأن مستقبل النظـــام الاقليمى العربى بأسره قد أصبح متوقفا الى حد كبير على نجاح دول هـــذا النظام فى توظيف معطياتها النفطية توظيفا قوميا فى اطار استراتيجية تنموية شاملة قوامها الاعتماد الجماعى على الذات .

وشرح سيادته المحاور الاساسية التى تدور حولها بحـوث الندوة شرحا وافيا ، وأكد على أن هذه الندوة لا تمثل نهاية المطاف فى تقصى أعراض الازمة النفطية العربيـــة فى العقد الحـــالى ، وانما يبقى أمامنا الكثير من التساؤلات والتصورات التى تستوجب عقد لقاءات وندوات كثيرة حـــول هـــذا الموضوع ، والتى طرح سيادته امثلة عديدة منها تمثل أهم الابعاد فى قضية العوائد النفطية العربيـــة .

وختم سيادته كلمته بأن الاوان قد حان لكى تولى جامعاتنا العربيـــة وكليات واقسام الاقتصاد والعلوم السياسية أهمية خاصة للقضايا المتصلة بالبترول العربى ، وانه ينبغى المسارعة فى رسم استراتيجية قومية شاملة لتوظيف عوائد النفط فى تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار والحياة الافضل للملايين من أبناء امتنا العربيـــة .

وفى الكلمة الرابعة والاخيرة فى الجلسة الافتتاحية أشارت الاســـتاذ الدكتور هناء خير الدين مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية الى فترة السبعينات وكيف حققت الدول العربية النفطية عوائد ضخمة ادت الى تغيرات هيكلية فى الاقتصادات النفطية تمثلت فى ارتفاع نصيب قطـــاع الصناعات الاستخراجية والتعدين وقطاع التشييد وقطاع التجارة والمال فى الناتج المحلى ، مع انخفاض نصيب كل من الزراعة والصناعات التحويلية ، واتجاه تركز العمالة فى القطاعات الخدمية . وبذلك تعاظم اعتماد هـــذه الدول على السوق الخارجية ، فضلا عن أن الفوائض لم تتحول الى ثروة حقيقية وانما تم الاحتفاظ بها فى شكل أصول معبر عنها بالدولار ، وقد تأثرت بطبيعة الحال بمعدل التضخم فى الولايات المتحدة ، وبتقلبات سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى . ثم تناولت التطورات التى حدثت فى أسواق النفط العالمية منذ أوائل الثمانينات التى اختلفت تماما عما كان متوقعا لها فى العقد السابق ، حيث اتجه سعر البترول نحو الانخفاض التدريجى طوال معظم سنوات الثمانينات الى أن انهار انهيارا شديدا فى النصف الاول

من عام ١٩٨٦ ، وأوضحت أنه وان كانت هذه التطورات مفاجئة فى مداها الا انها جاءت نتيجة طبيعية لسياسات الدول المنتجة للبترول من ناحية ، وللاعداد المحكم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لمواجهة ارتفاعات الاسعار فى العقد السابق ، والتخطيط الدقيق للتكيف مع الاوضاع التى سادت السوق النفطية العالمية خلال السبعينات من ناحية أخرى ، ففى حين عملت الدول البترولية على تكديس الفوائض البترودولارية من خلال زيادة انتاج البترول فى مرحلة ارتفاع الاسعار دأبت الدول الصناعية المستهلكة على اعداد خطة محكمة لمواجهة هذه الزيادات فى الاجل القصير من خلال ترشيد استخدام الطاقة ، وفى الاجل الطويل من خلال البحث عن مصادر بديلة عن البترول .

وخلصت فى نهاية كلمتها الى أن الفوائض البترولية المتراكمة اخفت حقيقة مؤداها أن الدول العربية النفطية عرضة لعدم الاستقرار ، وأن العوائد النفطية السريعة خلال السبعينات لم تمكن الدول البترولية من بناء هياكلها الاقتصادية بطريقة تضمن لها الاستقلال الذى يحصنها من التقلبات الخارجية . وأن هذه الفوائض التى توجهت الى الاسواق المالية الغربية باحثة عن الاستقرار والامان قد تآكلت بسبب التضخم وتدهور سعر صرف الدولار خلال عقد الثمانينات .

* * *

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية بدأت الجلسة الاولى التى رأسها الاستاذ الدكتور فؤاد هاشم . وتوقفت البحوث التالية والمتعلقة بتحليل استخدامات الفوائض المالية العربية فى السبعينات :

البحث الاول : توظيف العوائد النفطية العربية للاستاذ الدكتور حسن ابراهيم وتناول البحث النقاط التالية :

(أ) تطور عوائد النفط العربية :

قفزت عوائد النفط منذ أوائل سنة ١٩٧٤ نتيجة لتضاعف اسعار النفط مما سمى « بالفوائض المالية للدول المصدرة للنفط » والتى بدأت فى التراجع اعتبارا من عام ١٩٨٣ ووصلت الى أدناها فى عام ١٩٨٦ ، ثم بدأت فى الارتفاع النسبى عام ١٩٨٧ ، مما أدى الى انخفاض حجم العائدات من الصادرات النفطية لهذه الدول بشكل كبير أدى الى السحب من الاحتياطات المتراكمة فى السنوات السابقة حيث انخفضت من ١٢٤٫٣ مليار دولار فى عام ١٩٨١ الى ٧٠٫٦ مليار دولار عام ١٩٨٧ .

(ب) انماط استخدام الفوائض المالية للدول النفطية العربيـة

وجد الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات طريقه الى الدول الصناعية المتقدمة ، واستثمر فى محفظة متنوعة من الاستثمار اختلفت اشكالها ومكوناتها من دولة الى اخـرى ، واتجه الجـزء الاصغر الى الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة بطريق مباشر وغير مباشر من خلال المؤسسات الاقتصادية الاقليمية والدولية .

(ج) تقويم استخدامات الفوائض المالية العربية :

نتيجة لتجارب السنوات الماضية كان من الضرورى أن تتخـذ هذه الفوائض مسارا استثماريا فى الحقبة المقبلة داخل الاقتصـاد العربى ييسر لها سـبل الاستخدام الافضل والانسب . ويتطلب ذلك تحقيق شرطين أساسيين هما : ـ أن يكون محققا لمصالح طرفيـه بعدالـة .

ـ وأن يبذل الطرفان سويا جهودا لتحقيق الثقة وايجاد المنـاخ الملائم بما يكفل للاستثمار العربى درجة مقبولة من الضمان والربحية.

ـ وضع خريطة للتكامل الاقتصادى العربى تهدف الى الاستخدام الامثل للفوائض العربية المستثمرة خارج الوطن العربى .

المبحث الثانى : ازمة الاوبك والسوق العالمى للبترول فى الثمانينات . للدكتور فتحى خليفـة على خليفـة :

تناول البحث تطور علاقة الاوبك بالدول المستهلكة التى تمثلها وكالة الطاقة الدولية IEA مشيرا الى ان منظمة الاوبك ظلت حتى نهـاية السبعينات نموذجا ناجحا لوحـدة العالم الثالث فى الدفاع عن مصـالح شعوبها ضد احتكارات الشركات الاجنبية ، وانها عاشت عهدها الذهبى فى الفتـرة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ حينما ارتفع سعر برميل البترول من ٩ دولار الى حوالى ٤٠ دولار فى السوق الحاضرة ، غير أن ازمتها الحاليـة ترجع الى عاملين رئيسيين :

الاول : هو نجاح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى صياغة استراتيجية محكمة الخطوات ادت فى النهاية الى استعادة السيطرة علـى جزء هام من السـوق البترولـة .

الثانى : فشل الاوبك فى تبنى استراتيجية مضادة لاستراتيجية الدول المستوردة للنفط أو الوصول الى تفاهم معها ، بالاضافة الى تفجر مجموعة من الصراعات داخل منظمة الاوبك ، من أهمها حرب الخليج بين العـــراق وايران ، غير انه برغم هذه الازمة فانه سوف يظل للاوبك فى الاجل الطويل دور فعال فى الاقتصـــاد العالمى .

* * *

وفى الجلسة الثانية التى رأسها الاستاذ الدكتور عبد المجيد فراج ، والتى تناولت موضوع المتغيرات التى أثرت على العوائد النفطية العربيـــة فى الثمانينات والنتائج المترتبة عليها فقد تمت مناقشـــة البحوث التالية :

البحث الاول : تطورات السوق العالمى للبترول فى عقدى السبعينات والثمانينات للاستاذ الدكتور عبد الهادى سويفى والدكتور فتحى خليفة :

اشار البحث الى أن الدول الصناعية الكبرى استطاعت مواجهـــة الارتفاع الكبير فى اسعار البترول ومجابهة مخاطر استخدامه مســـتقبلا من خلال خطتـــين :

الاولى : التأثير على جانب الطلب على البترول بالعمل على تخفيض استهلاك الطاقة وتنمية المصادر البديلة للطاقـــة .

والثانية : التأثير على جانب العرض من البترول مـــن خـــلال تكثيف جهود التنقيب عن البترول ، واعادة تشغيل الآبار الجديدة ، مع تطـــوير بناء مخزون الطوارىء بجانب المخزون العادى والاستراتيجى .

غير أن الباحث يؤكد فى النهاية أن ظاهـــرة الانخفاض فى اســـعار البترول حادث عرضى لن يستمر طـــويلا .

البحث الثانى : تراجع الثروة النفطية وتكيف الاقتصاديات العربيـــة للاســـتاذ رضـــا هـــلال :

يشير البحث الى أن التفسير الاقتصادى غير كاف وحـــده لتحليـــل تطورات السوق العالمى للنفط ، ومن ثم يلزم الاخذ فى الاعتبار بالعوامـــل السياسية والاستراتيجية . وبالنسبة لتكيف اقتصاديات دول الفائض فقد اتجهت بالسحب من احتياطياتها الدولية مع تطبيق سياسة المزانية العامة ذات العجـــز المخطط وتخفيض الانفـــاق الحكومى .

اما بالنسبة لدول اقتصاديات العجـــز فقـــد لجأت تلك الدول الى

العجز المخطط والاستدانة من الخارج والتثبيت والتكيف الهكيلى واعادة جدولة الديون . وينتهى الى أن نتائج عملية التكييف لكلتا المجموعتين من الدول ما هى الا « عجز التكييف » متمثلا فى خفض الانفاق الجارى والاستثمارى للمجموعة الاولى ، والى ضعف النمو الاقتصادى وسوء اعادة توزيع الدخل للمجموعة الثانية .

البحث الثالث : الفوائض النفطية والمديونية العربية للدكتوره هبه نصار :

وقد عرضته الدكتوره نادية سليمان وتقع الدراسة فى ثلاثة اقسام :

القسم الاول : توظيف الاموال العربية النفطية فى الخارج بغرض دراسة التبعية المالية لدول الفائض فى الاسواق المالية الخارجية .

القسم الثانى : دراسة التبعية المالية لبقية الدول العربية من خلال المديونية الخارجية .

القسم الثالث : اوضاع الدول العربية ذات الفائض وذات العجز معا من حيث مخاطر الاستثمار الخارجى ، وعبء المديونية الخارجية وتدهور معدلات النمو .

واشارت فى النهاية الى أن الاثر الموجب لانخفاض اسعار البترول هو تشجيع الدول العربية على تنويع قاعدتها الانتاجية ، وترشيد الانفاق العام للدول النفطية ، والابتعاد عن مظاهر الانفاق الترفى والمظهرى .

* * *

اما الجلسة الثالثة : والتى استكمل فيها مناقشة بقية موضوع الجلسة الثانية ، فقد رأسها الاستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل وعرضت فيها البحوث الاربعة التالية :

البحث الاول : التحولات المستحدثة فى تسعير النفط وتاثيرها على العوائد النفطية فى الثمانينات للدكتور حسين عبد الله .

وتناول فيها ثلاث نقاط رئيسية هى :

— البترول وتطور اسعاره قبل السبعينات وبعدها ، حيث تميزت

فترة ما بين ١٩٤٧ ــ ١٩٧٠ بانخفاض سعر برميل البترول من ١٨ر٢ سنت الى ١ر٨ سنت ، وانخفاضه الى سعر حقيقى بلغ ٣٥ سنت سنة ١٩٧٠ ، ثم قفز بعد ذلك الى حوالى ٤٠ دولار للبرميل .

ــ العوامل المؤثرة فى التسعير : واهمها الانتاج وتنظيم العرض ونمط الطلب ونوع الخام واسعار النقل ، وكذلك دور عملية التخزين ، بالاضافة الى ترشيد الطاقة ، واحلال دول محل اخرى ، والمصادر البديلة ، وتكنولوجية التكرير ، واسواق المستقبل ، ووسائل الاعلام .

ــ المستقبل والحلول المقترحة ، ويشتمل على اقتراحين :

١ ــ انشاء شركة عربية موحدة لتسويق البترول حيث يمكن لها ان تتحكم فى ٤٠٪ من صادرات العالم من البترول بجانب ملكيتها لموانىء متعددة .

٢ ــ التعاون فى نطاق دول الاوبك حتى يمكن من خلالها التحكم فى ٨٠٪ من صادرات البترول العالمية مما يكون له اثره فى منع تدهور الاسعار .

البحث الثانى : من المتغيرات الهيكلية الى المترتبات الاجتماعية : نظرة تحليلية تأملية الى الاقتصاديات العربية للدكتور جوده عبد الخالق :

تناول الباحث المترتبات على الصعيد السياسى والاجتماعى للتغيرات الهيكلية التى شهدتها المنطقة العربية على مستوى كل قطر من الاقطار العربية ، أو على مستوى الوطن العربى ككل من خلال دراسة الموضوعات الثلاثة التالية :

الموضوع الاول : طبيعة التغيرات الهيكلية :

تشمل هذه التغيرات التغير فى هيكل الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ ، ومن ١٩٧٠ ــ ١٩٨٧ ــ مع تقسيم الاقتصاد القومى الى تسعة قطاعات رئيسية هى : الزراعة ــ التعدين ــ الصناعة التحويلية ــ التشييد ــ الكهرباء والغاز والمياه ــ النقل والمواصلات ــ التجارة والمال ــ الادارة العامة ــ الدفاع .

ويستنتج من هذا أن الصناعة لم تتول قيادة النمو فى الاقطار العربية كمجموعة خلال هذه الحقبة النفطية لان قوة العمل تركزت فى قطاع لا ينتج سلعا .

كما يشمل هذا الموضوع استخدامات الموارد ؛ فقد لوحظ تغير نمط استخدام الموارد ، وانه من الممكن تحديد اساسين للدول العربية هما :

نمط عجز الموارد : وهى الدول التى تزيد فيها الاستخدامات الكلية عن الناتج المحلى الاجمالى .

نمط فائض الموارد : وهى الدول التى يزيد فيها الناتج المحلى الاجمالى عن الاستخدامات الكلية .

الموضوع الثانى : تفسير التغيرات الهيكلية :

يرجع ذلك الى مجموعتين من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وبطبيعة الحال كان النفط من المؤثرات الاساسية فى هذه التحويلات .

الموضوع الثالث : المترتبات الاجتماعية والسياسية للتغيرات الهيكلية ، واهمها :

- تفشى البطالة .
- التفاوت فى توزيع الدخول .
- عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى .

واشار الباحث فى النهاية الى أن ثروة النفط قد نتج عنها تناقض بين الرغبات الاستهلاكية والامكانات الانتاجية المنخفضة والتى خلفتها هذه الفقرة ، كما حدث تطور فى المنطقة العربية ادى الى انفصال مركز القوة الاقتصادية عن مركز القوى السياسية والعسكرية والثقافية والبشرية .

البحث الثالث : التقلبات الاقتصادية واستخدام عائد الثروة الطبيعية وتطور القطاع المالى فى دول مجلس التعاون الخليجى . للدكتوره نجلاء الاهوانى :

ينقسم البحث الى قسمين رئيسيين هما :

١ ـ تطور القطاع المالى وتطور دور المصارف التجارية ، ويشمل تحليل

اهم المؤشرات التى توضح تطور القطاع المالى تاثرا بالقطاع النفطى من خلال دراسة الجوانب التالية :

- حجم القطاع المالى وارباحه .
- مساهمة قطاع المال فى الناتج المحلى الاجمالى .
- تطور القاعدة النقدية .
- تطور هيكل السيولة المحلية .

٢ ـ تطور دور المصارف التجارية من خلال دراسة جانبين هما :

- ودائع المصارف التجارية .
- توزيع ائتمان المصارف التجارية .

فضلا عن دارسة تطور اسواق المال العربية فى كل من الكويت والامارات والبحرين .

ويؤكد البحث فى النهاية على ان الرواج الذى شهده القطاع المالى فى عقد السبعينات فى دول مجلس التعاون الخليجى كان رواجا غير ذاتى، ويعود فى الواقع لعوامل خارجية ، وان رواج القطاع المالى قد صاحبه استنزاف الفائض النفطى فى تمويل ورواج القطاعات الاخرى ، التى ولدت بدورها نوعا من النشاط ساهم فى ازدهار القطاع المالى الذى لم ينعكس على القطاعات المنتجة ، حيث انخفض نصيب قطاع الزراعة والصناعة وهو ما سوف يؤدى الى استمرار حالة الركود والكساد .

البحث الرابع : اثر انخفاض اسعار النفط فى حقبة الثمانينات على الانفاق العام فى الدول العربية النفطية للدكتوره منى البرادعى :

تناول البحث اربعة موضوعات رئيسية هى :

١ ـ اهم الخصائص المميزة للسياسة المالية فى الدول العربية النفطية :

ابرز هذه الخصائص ان حكومات الدول العربية النفطية وهى المتلقى الاول لعائدات البترول الضخمة ، قامت بالتوسع فى الانفاق العام فى السبعينات ، ثم اضطرت الى اتباع سياسات تصحيحية عندما تقلصت هذه العائدات فى الثمانينات .

٢ ـ حجم الانفاق العام ومعدل نموه :

زاد الانفاق الحكومى لتحقيق عدة اهداف منها : تنويع القاعدة الانتاجية لمواجهة مرحلة ما بعد النفط وزيادة خدمات الرفاهة ورفع الاجور ومصروفات الامن والدفاع ، غير ان انخفاض الايرادات فى الفترة من

١٩٨٠ الى ١٩٨٦ بمعدل ٥ر١٢٪ فى الوقت الذى بلغ معدل انخفاض الانفاق العام ٢ر٥٪ سنويا الذى ادى الى ظهور العجز المالى فى ميزانيات هذه الدول ابتداءا من عام ١٩٨٢ .

٣ ـ هيكل الانفاق العام :

اهم بنود الانفاق العام هو بناء نظام رفاهة حديث ، ونفقات الدفاع والامن ، ومخصصات الاجور والمهايا . وعلى الرغم من تراجع عائدات البترول وانخفاض الايرادات العامة فان بند الانفاق الجارى لم يصبه التغير بعكس الحال بالنسبة للانفاق الاستثمارى .

٤ ـ نظرة مستقبلية :

تناولت الاتجاهات المستقبلية لسوق النفط عدة عناصر من بينها ان العائدات النفطية لن تعود الى مستويات الرواج النفطى فى السبعينات لمدة قد تصل الى اكثر من ١٥ عاما ، وان ذلك يضع الدول العربية النفطية امام ثلاثة بدائل :

١ ـ الالتجاء الى الموارد الداخلية من ضرائب ورسوم وجمارك . . الخ .
٢ ـ استنزاف مزيد من النفط لتمويل المستوى العالى من الانفاق العام .
٣ ـ الالتجاء الى الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى او الاقتراض من الخارج .

* * *

وفى الجلسة الرابعة التى راسها الاستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم والتى خصصت للتعرف على النتائج الاجتماعية وبعض القضايا المرتبطة بالتصنيع الحربى والناجمة عن تناقص حجم العوائد النفطية العربية ، تمت مناقشة البحوث التالية :

البحث الاول : العوائد النفطية والاوضاع الاجتماعية فى الوطن العربى فى عقد الثمانينات للاستاذ الدكتور محمود فهمى الكردى :

تناول الباحث النقاط التالية :

١ ـ البنية الاجتماعية العربية : وذلك من حيث تراكم المتغيرات وتفاعلها وخصوصية الشكل الاجتماعى والثقافى والبناء الطبقى والتناقض الاجتماعى .

٢ ـ النفط وتغير البنية الاجتماعية : وذلك من حيث اختلاف اشكال

التغير وتنوعها ، وهل هو تغير كمى ، أم تغير كيفى ، وتبلور تكوينات اجتماعيه جديدة .

٣ ـ تغير عوائد النفط وانعكاساته على البنية الاجتماعية العربية الشامله : وقد ظهرت انعكاسات هذا التغير فى انخفاض معدل انتقال العمال من الاقطار العربية ودلالاته الاجتماعية ، وانماط القيم بين التحديث والتقليديه ، وبناء الاسرة ووظائفها ، واسلوب التنشئه الاجتماعيه .

٤ ـ الآثار الاجتماعية المترتبة على تغير عوائد النفط وتشمل الجوانب التاليه :

ـ ترشيد الانفاق ومضمونه ودلالاته واتجاهاته الاجتماعية .
ـ القيم الاجتماعية ومستويات الطموح .
ـ الواقع الاجتماعى والاقتصادى ونوعية الحياة .

٥ ـ رؤية مستقبلية للاوضاع الاجتماعية بالوطن العربى فى ضوء تغير عوائد النفط :

وترتكز هذه الرؤية على دراسة ثلاث نقاط هى :

ـ التحليل الاجتماعى فى ضوء مفهوم الخصوصية .
ـ امكانية الحل الجزئى المخطط فى ضوء تصور استراتيجى شامل .
ـ اهمية صياغة التصور الاجتماعى فى ضوء التصورات الاقتصادية والسياسية .

البحث الثانى : اثر تغير انماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية فى عقد الثمانينات للاستاذ الدكتور احمد النكلاوى :

ويتناول هذا البحث قضيتين اساسيتين هما :

١ ـ مفهوم التنمية الاجتماعية :

ويقصد به فى رايه « كل الجهود الفعالة الرامية الى التعبئة العلمية الشاملة لكافة امكانات المجتمع لتعظيم وعى شرائحه بكاملها لحل ازمة تخلفها ، وتحليل اسبابها الحقيقية ، بما يساعد على صياغة عقلية علمية استراتيجية خلاقة تتحرك فى اتجاه تغير منظومة البنية القائمة ووسائلها ، وتقيم واقعا مجتمعيا يستند الى المشاركة الجماهيرية ويشحذ العمل المنتج » . ويتضمن هذا المفهوم ثلاثة محاور هى محور الوعى ، ومحور التغيير ، ومحور الوسيلة .

٢ ـ متغيرات الواقع :

وهى الابعاد الرئيسية التى تشخص الواقع العربى بوجه عام ، وبخاصة ذات العلاقة المباشرة بمسألة التنمية الاجتماعية وبالتوجه التصورى لمفهوم التنمية الاجتماعية والتى تتحدد فى المجالات التالية :

- دعم التبعية لهيمنة النظام الاقتصادى العالمى .
- طبيعة الانقسامات الاجتماعية السياسية .
- هدر الامكانيات العربية .

البحث الثالث : عوائد النفط العربى والانفاق العسكرى للواء دكتور نبيل ابراهيم احمد :

تناول هذا البحث موضوعين رئيسيين هما :

١ ـ المفهوم الاستراتيجى للانفاق العسكرى :

يشمل هذا المفهوم نفقات شراء الاسلحة والمعدات من الدول الكبرى ، والنفقات الجارية للقوات المسلحة ، والانفاق الاستثمارى للصناعة الحربية وتطويرها . وركز البحث على ان اهداف الانفاق العسكرى للدول العربية تتمثل فيما يلى :

- الحفاظ على الامن القومى العربى .
- دعم الاقتصاد القومى .
- دعم التقدم العلمى والتكنولوجى .
- تقليص التبعية للدول الكبرى ، وتحرير الارادة العربية .

٢ ـ تعظيم العائد من الانفاق العسكرى للدول العربية ، من خلال الخطوات التالية :

- الانتاج الحربى بقصد احلال الواردات وزيادة التصدير .
- التدريب من اجل الاستفادة من الخبرات العربية الفنية .
- التأمين الفنى للقوات المسلحة للدول العربية من خلال المعونة الفنية .

ويؤكد البحث على انه لتحقيق الاستراتيجية المقترحة لابد من صدق النوايا ، والتأكد من ان الاخطار الموجهة الى احدى الدول العربية هى فى نفس الوقت موجهة الى باقى الدول العربية .

البحث الرابع : أثر تغير أنماط استخدام العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية في عقد الثمانينات للاستاذ الدكتور اسحق قطب :

وقد درس الباحث آثار العوائد النفطية على التنمية الاجتماعية الاجتماعية في المجالات التالية :

١ ـ واقع العوائد النفطية والمالية العامة للدول العربية في الثمانينات .
٢ ـ البعد السكاني والتنمية الاجتماعية .
٣ ـ النمو الحضري وآثاره الاجتماعية .
٤ ـ المؤشرات التنموية في بعض القطاعات .
٥ ـ الهجرة الدولية وقوة العمل .

وخلص البحث الى انه على الرغم من التغييرات التي طرأت على هيكل العمالة في القطاعات الاقتصادية في معظم الدول العربية فما زال الهيكل الانتاجي يؤكد السيطرة للقطاع الاولي الذي يشمل الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية الذي يعتبر المستخدم الرئيسي لقوة العمل العربية بدرجات متفاوتة .

* * *

اما الجلسة الخامسة التي رأسها الاستاذ الدكتور احمد الفندور فقد خصصت لبحث موضوع « توظيف الفوائض النفطية العربية واستشراف المستقبل ، ووضع تصورات لتوظيف هذه الفوائض قوميا لخدمة أهداف التنمية العربية » .

وتم في هذه الجلسة مناقشة البحوث التالية :

البحث الاول : مدى مساهمة الفوائض البترولية العربية في تنمية الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ للدكتور محمد ابراهيم عبد الرحمن :

وقد تناول الباحث الموضوعات الاربعة التالية :

الموضوع الاول : التطور التاريخي لسياسة الانفتاح الاقتصادي المصري منذ عام ١٩٥٢ والذي جاءت القوانين المصرية الجديدة ـ الخاصة بالاستثمار العربي الاجنبي في منتصف السبعينات ـ معبرة عنه .

الموضوع الثاني : تطور الفوائض البترولية العربية والتزايد المضطرد في حجمها خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ ، ثم الانكماش الذي حدث فيها اعتبارا من اوائل الثمانينات .

الموضوع الثالث : استثمارات دول الفوائض البترولية العربية فى مصر من حيث النوعية والاتجاه والتوزيع الجغرافى والوزن النسبى لكل دولة .

الموضوع الرابع : الاتجاهات الاستثمارية للدول العربية البترولية داخل الاقتصاد المصرى ، والاسباب التى ادت الى ضعف مساهمة الفوائض العربية فى الاقتصاد المصرى ، واهم العوامل التى يمكن عن طريقها جذب المزيد من الاستثمار داخل الاقتصاد المصرى .

البحث الثانى : المشروعات العربية المشتركة كاحدى صيغ التوظيف الامثل للعوائد النفطية فى الفترة القادمة (حالة قطاع البترول فى كل من مصر والكويت) للدكتور اسماعيل عبد الرحيم شلبى :

وقد عالج الباحث الموضوعات التالية :

الموضوع الاول : الوضع الراهن لاقتصاديات الدول العربية وتجارتها الخارجية .

الموضوع الثانى : أهمية المشروعات العربية المشتركة فى نطاق البترول ، وذلك لتحقيق الفعالية من استثمار رأس المال العربى وزيادة الاعتماد على الذات .

الموضوع الثالث : نماذج لبعض المشروعات العربية المشتركة فى مجال البترول واهمها الشركة العربية لانابيب البترول « سوميد » .

البحث الثالث : الاقتصاد السياسى لاستثمار الفوائض النفطية فى التصنيع العربى للدكتور طه عبد العليم طه :

وقد تضمن البحث دراسة الموضوعات التالية :

الموضوع الاول : تأصيل عدد من المفاهيم الاقتصادية ذات الصلة باستثمار الفوائض النفطية فى التصنيع العربى كمفهوم الاستقلال الاقتصادى العربى ومفهوم التكامل الاقتصادى العربى .

الموضوع الثانى : دراسة انماط توظيف الفوائض النفطية العربية واساليب التصنيع العربى :

الموضوع الثالث : تطور ناتج الصناعة التحويلية فى حقبة النفط .

* * *

وفى الجلسة السادسة التى رأسها الاستاذ الدكتور حسن ابراهيم تم استكمال بحث موضوع : توظيف الفوائض النفطية واستشراف المستقبل فى ضوء مناقشة البحوث التالية :

البحث الاول : استراتيجية مقترحة لاستخدام عوائد النفط فى ضوء تجارب الماضى للدكتور محمد البنا :

ركز هذا البحث على الموضوعات الثلاثة التالية :

الموضوع الاول : عوائد النفط والظروف الدولية من خلال المراحل الثلاث التى مرت بها هذه العوائد وهى :

- **مرحلة النفط الرخيص :** التى امتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اوائل السبعينات .
- **مرحلة ارتفاع اسعار النفط** التى بدات مع حرب اكتوبر ١٩٧٣ وحتى اوائل الثمانينات .
- **مرحلة انخفاض اسعار النفط :** اعتبارا من منتصف عام ١٩٨١ وبلغت ذروتها عام ١٩٨٦ .

الموضوع الثانى : الدروس المستفادة من التجربة الماضية والتى تظهر فيما يلى :

- ارتباط فوائض النفط بعوامل خارجية وبطبيعة السوق الدولية التى تحكم تبادل هذه السلعة .
- عقم فوائض النفط البترودولارية بسبب تاثر قوتها الشرائية بالتضخم فى الولايات المتحدة وتطور سعر الصرف فى الاسواق المالية العالمية .
- قدرة الدول الصناعية على التكيف مع اسعار الطاقة والنفط .

الموضوع الثالث : التصور المقترح لاستخدامات فوائض النفط ، وهو يدور على ثلاثة محاور هى :

- استخدام النفط فى خلق قاعدة انتاجية عربية .
- اقامة اطار للتعاون الاقتصادى العربى يرتكز على نوع من التخصص .
- وضع استراتيجية للتعاون العربى .

البحث الثانى : ادارة الموارد النفطية بين الوفرة والندرة ، للدكتور عبد النبى اسماعيل الطوخى :

تناول هذا البحث الموضوعات الثلاثة التاليـة :

الموضوع الاول : الفوائض البترولية والعوامل المحددة لها من حيث الانتاج النفطى ، وأسعار النفط ، وعائدات الصادرات النفطية ، وميـزان المدفوعـــات .

الموضوع الثانى : استخدامات الفوائض المالية وتوظيفها فى التنمية والانفاق الحكومى ، والاستثمار فى الاصول الاجنبية والانفاق على التسليح والمساعدات الدوليـة .

الموضوع الثالث : مستقبل العوائد النفطية فى ضوء معرفة الاسباب التى ادت الى انهيار الاسعار فى الثمانينات والتـى يتوقـع فى ضوئها ان تتراوح اسعار النفط ما بين ١٨ ــ ٢٥ دولار خلال السنوات العشر القادمة، وان تبقى ثلاث دول عربية فقط فى سياق الاوبك وهى السعودية والكويت والامارات .

البحث الثالث : مستجدات الاستثمارات العربيـة فى الثمانينات ، للدكتور زكريا عبد الحميـد باشـا :

ينقسم هذا البحث الى ثلاثة اجزاء رئيسية كالتالى :

الجزء الاول : خاص بتعريف الفوائض والاستثمارات ، حيث تنـاول تعريف بعض المفاهيم الخاصة بالفوائض البترودولارية لدولة نفطية ما ، والتعريف بقنوات الاستثمار الدولية المتاحة خارج حدود الدولة لهـذه الفوائض ، وباجمالى الاستثمارات الخارجية فى نهاية فترة زمنية معينـة .

الجزء الثانى : يدور حول تطـور الايرادات النفطيـة والفوائض البترودولارية خلال فترتى السبعينات (١٩٧٤ ــ ١٩٨٠) وفترة الثمانينات (١٩٨١ ــ ١٩٨٧) .

الجزء الثالث : خاص بالاستثمارات العربية الخارجية فى الثمانينات من حيث تطورها حجما وتوزيعا ، ومن حيث مستجدات الثمانينات ، والتى تثبت ان الدول العربية تمثل افضل مكان لتوظيف هذه الفوائض ، وان المستقبل القريب سوف يحمل بعض التحولات الهامة فى مجال الاستثمارات العربية بحيث تتحقق تدريجيا درجة من التوازن بين الاستثمارات العربيـة الخارجية وبين الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى .

التوصـــيات العامـة للنـدوة

في ضوء البحوث التي قدمت في جلسات الندوة الست وما دار حولها من نقاش وحوار علمي خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات يمكن ابرازها على النحو التالـي :

١ ـ ضرورة الاستمرار في دراسة تجربة استخدام فوائض العوائد النفطية في السبعينات والثمانينات ، والتعرف على سلبياتها ومعوقاتها .

٢ ـ خلق المناخ المناسب لاستثمار هذه الفوائض في البلاد العربية سـواء كان ذلك من خلال التشريعات الوطنية والاتفاقيات العربية الجماعية، او من خلال بناء المؤسسات والهياكل التنظيمية العربية التي تشجع علـى ذلك .

٣ ـ تأكيد مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات في المنطقة العربيـة لحـل مشاكلها التنموية .

٤ ـ ضرورة البدء في تطبيق السياسات المعلقة في مجال التنسيق الاقتصادي بين الاقطار العربية والتي كان يعوق تطبيقها خضوعها للخلافـات السـياسية .

٥ ـ ضرورة ان تركز عملية استثمار الفوائض العربية المالية على تطـوير الامكانات الحقيقية العربية وفق خطة تنموية اقتصادية على الصعيدين المحلي والعربي ، وهـو الامر الذي يستلزم اجـراء مسـح شامل للامكانات والموارد العربية المتاحة وللمشاريع العربيـة التي يثبت جدواها الاقتصادي والفني .

٦ ـ الاهتمام بالصناعة النفطية العربية المتكاملة انتاجا وتكريرا ونقـلا وتسويقا وتصنيعا ، لانهـا حجـر الزاوية في التنسـيق والتكامل الاقتصادي العربي ، والركيزة الهامة للتصنيع بسبب ما تتميز به من توفر الطاقة الرخيصة وكثافة راس المال والحجم الانتاجي الكبير ، وضرورة توفر سـوق واسعة لاستيعاب منتجاتهـا .

٧ ـ استخدام الموارد المالية بكل كفاءة لتطوير مصادر دخل بديلة ضمن اطار استراتيجية تنموية عربية سريعةوشاملة وسليمة،وانهاءالدور

الذى يلعبه النفط كمورد مالى ، وربط القطاع النفطى عضويا بالاقتصاد الوطنى ، وجعله القاعدة الاساسية للتصنيع الثقيل .

٨ ـ اعادة النظر فى سياسة التوسع بالانتاج النفطى والاكتفاء بذلك الحجم من الانتاج الضرورى لتوفير حاجة القطر الحقيقية من العملة الاجنبية ، وعدم السماح بتراكم الاحتياطيات الاجنبية وراء حد معين ، لان استثمار النفط عن طريق ابقائه فى البئر قد يكون افضل عائد من استثماره كموجود نقدى فى المصارف الاجنبية .

٩ ـ ضرورة تخصيص نسبة معينة من الموارد المالية النفطية العربية سنويا من اجل تمويل المشاريع العربية المشتركة التى تستهدف تاكيد التكامل الاقتصادى العربى ، واعداد قائمة تحدد بموجبها المشروعات الانمائية بالنسبة لجميع الاقطار العربية لغرض تنفيذها .

١٠ـ النظر فى انشاء البنك العربى للتجارة الخارجية ، لأنه يعتبر وسيلة هامة للتمويل القصير والمتوسط الاجل للتجارة الخارجية المرتبطة بالتنمية ، وتكون من مهامة تمويل الاستيرادات الراسمالية والنشاطات التصديرية ، وخدمة التبادل التجارى العربى وتنميته .

واخيرا اكد المجتمعون على ان البنية الاقتصادية القوية والمتنوعة تمثل افضل السبل للبلاد العربية لتحقيق اعلى درجة من المرونة فى التعامل مع الاسواق النفطية بعد اعادة هيكلة انتاجها النفطى ، وصياغة سياستها السعرية وفقا لاحتياجاتها الاقتصادية التنموية فى المقام الاول . واعربوا عن املهم فى ان تاخذ توصياتهم طريقها الى حيز التنفيذ ، وان يعمل كل من مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ومعهد البحوث والدراسات العربية على متابعة تنفيذ هذه التوصيات ، وتنظيم ندوة اخرى خلال العامين القادمين من اجل استمرار بحث الجوانب المختلفة لهذه القضية المصيرية العربية الهامة ، قضية استخدام عوائد النفط العربى فى خدمة التنمية والتكامل الاقتصادى العربى.